الأمم المتحدة

E/CN.9/2014/NGO/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 January 2014
Arabic
Original: English

لجنة السكان والتنمية

الدورة السابعة والأربعون

٧-١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة عامة بشأن الخبرة الوطنية في المسائل السكانية: تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

بيان مقدم من منظمة أنصار الشباب، ومركز آسيا والمحيط الهادئ للموارد والبحوث المتعلقة بالمرأة، ومركز أوَّاز لخدمات التنمية، ومركز الصحة والمساواة الجنسانية، والمنظمة المعنية بالمساواة الجنسانية: المواطنة والعمل والأسرة، والمنظمة الدولية لرعاية الأسرة، واتحاد المرأة وتنظيم الأسرة، ومؤسسة الدراسات والبحوث المتعلقة بالمرأة، والمؤسسة الألمانية لشؤون السكان في العالم، والمركز الدولي للبحوث المتعلقة بالمرأة، واللجنة الدولية لحقوق الإنسان المعنية بالمثليين والمثليات، والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وآيباس، والرابطة الإيطالية المعنية بدور المرأة في التنمية، ومنظمة "باثفايندر" الدولية، واتحاد تنظيم الأسرة في أمريكا، والمنظمة الدولية للعمل في مجال السكان، ومعهد الصحة العامة، والشبكة الصحية لنساء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والرابطة السويدية للتثقيف الجنسي، وفايستوليتو - اتحاد الأسرة الفنلندي، ومؤسسة عطاء المرأة، ومركز المرأة والعالم المعاصر، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* E/CN.9/2014/1.

040214 030214 14-21657X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البيان

إدماج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

ترحب المنظمات ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشاركة في هذا البيان بقيام الجمعية العامة في قرارها ٢٣٤/٦٥، بتمديد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤ وبالإجراءات الرئيسية المتعلقة بمواصلة تنفيذ برنامج العمل، نظرا للتفاوت الذي يتسم به التقدم المحرز حتى الآن في بعض المجالات، واستمرار الحاجة إلى القيام بالكثير من أجل إنجاز ما تبقى من عمل. غير أنه من المهم أن يضمن هذا التمديد تنفيذ أهداف الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية تنفيذا كاملا.

وسوف يحتاج التنفيذ الكامل لأهداف الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية أن يجري إدماجها إدماجا تاما في الخطة الدولية للتنمية وهي تخطو الآن إلى الأمام. وإننا على وعي كامل بتجربة عام ٢٠٠٠ التي قصّرت في إدماج الصحة الجنسية والإنجابية في الأهداف الإنمائية للألفية، وبأن هذا الإغفال لم يتم تداركه حتى عام ٢٠٠٧، عندما أُدمج هدف كفالة فرص الحصول الشامل على الصحة الإنجابية (الهدف ٥). ومن هنا، فإننا نطالب لجنة السكان والتنمية بأن تحث على التصدي لهذا الموضوع بالكامل في الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٤ الذي سيدرس التحديات الراهنة والناشئة التي تصادف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، والعمل على استدامة المكاسب الإنمائية في المستقبل، المقرر انعقاده في سياق الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه. وسوف يتيح ذلك فرصة تعزيز إدماج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية تعتبر من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، وهي حقوق لا ينفصم بعضها عن بعض، غير أن الإقرار بها لا يجري على هذا النحو ولا تزال تمثل قضية مهملة في بعض البلدان لعدم القبول بها كجزء حاسم من رفاه الفرد وكملمح محوري للتنمية البشرية. ويزيد هذا الوضع تفاقما بفعل الفصل بين المعالم البارزة لجدول أعمال الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وإدراجها على نحو منفصل في عديد من أطر التنمية مما يتسبب في تقليل أهميتها كأولوية إنمائية في حد ذاتها.

ونود على وجه الخصوص أن نبرز أهمية التصدي لمسألة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للشباب، داخل المدارس وخارجها، وهم الذين تعوزهم كثيرا سُبل الحصول على التوعية والمعلومات والخدمات الصحية الجنسية والإنجابية. وفي كثير من البلدان النامية يمثل الشباب قطاعا رئيسيا من السكان. لكن المفترض عادةً أن البنين والبنات تحت سن ١٨ عاما أصغر بكثير من تزويدهم بالتوعية الشاملة بالأمور الجنسية والمعلومات المتعلقة بالصحة

والخدمات الجنسية والإنجابية؛ غير أن ذلك مجافٍ للحقائق والعوامل البيئية المحيطة بهم، كما أنها تحيل بينهم وبين الحصول على المعرفة والمهارات العملية التي يحتاجون إليها في حماية أنفسهم من سوء المعاملة والاستغلال والمرض. وغالبا ما تؤدي قلة المعرفة المتعلقة بتغيرات مرحلة البلوغ إلى التسبب في مشاعر الذنب والاضطراب فيما بين المراهقين. ويؤدي ذلك بدوره إلى ترك الشباب فريسة ضعيفة للعنف والاستغلال الجنسيين، والحمل العارض والإجهاض غير المأمون والأمراض التي تتصل بالاتصال الجنسي. إن هذه السنوات بالنسبة لهم هي فترة التكوين ومن شأن قلة المعلومات والخدمات الضرورية أن تترجَم في سلوك غير صحي وشعور بعدم اليقين في مرحلة العبور إلى سن البلوغ. وعلاوة على ذلك، يُعدّ الشباب عنصرا أساسيا في إحداث تحول في التراتب الاجتماعي التمييزي القائم، وفي قواعد وقيم المجتمع الذكوري التي تقف حجر عثرة بوجه التنمية وأمام تحسين وضع النساء والفتيات.

وفي حين يتجه كثير من البلدان إلى التركيز المتزايد على تمكين المرأة، لا يحظى دور الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية غالبا بالاهتمام الكافي. ويسهم ذلك في انتهاك حقوق النساء والفتيات اللائي يتعرضن لقيود تحدّ من قدرتهن على اتخاذ قرارات تؤثر في حيواتهن الشخصية، وتتسبب في تقليل خيارات الحياة المتاحة أمامهن. وفي بعض البلدان، يكون استخدام موانع الحمل شديد الانخفاض وبالأخص بين المراهقين المتزوجين، ويكون سبيل الحصول على الإجهاض المأمون محدودا. ولا تؤهَّل الشابات والفتيات بشكل كافٍ لمواجهة متطلبات البحث عن أسباب العيش وتتعرضن باستمرار للعنف المترلي. ولن يمكن إحداث خفض كبير في المعدل المرتفع لوفيات الأمهات من دون التصدي لهذه الأسباب الدفينة.

إن المقولة المتكررة دائما بأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية جزء متمم لعملية القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، تحتاج إلى الإقرار بها على النحو الواجب في خطة التنمية. ولا بد من بناء التآزر في عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ حتى يكون بالمستطاع صياغة أولويات إنمائية أمتن وأشمل للسنوات المقبلة. وتلك أيضا رسالة ينبغي توجيهها إلى الاستعراض الوزاري السنوي.

لقد صيغت في القاهرة الروابط بين السكان والفقر والصحة والتعليم وبين حقوق الأفراد. وعلينا أن نؤكد أن هذه الروابط لن تضيع في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعملية اعتماد أهداف إنمائية مستدامة.